جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

ميدان : العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

الشعبة : العلوم الاقتصادية، التخصص اقتصاد قياسي

بعنوان :

دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

خلال الفترة (1980- 2014)

من إعداد الطالب : خمـــيرة بشـــير

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 24 - 05 - 2016

أمام اللجنة المكونة من السادة :

د/ بشـــير غوالي (أستاذ محاضر- أ- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

د/ غريب بولرباح (أستاذ محاضر- أ- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

د/ زوبيدة محسن (أستاذة محاضرة - أ- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2016/2015

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

ميدان : العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

الشعبة : العلوم الاقتصادية، التخصص اقتصاد قياسي

بعنوان :

دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

خلال الفترة (1980- 2014)

من إعداد الطالب : خمـــيرة بشـــير

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 24 - 05 - 2016

أمام اللجنة المكونة من السادة :

د/ بشـــير غوالي (أستاذ محاضر- أ- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

د/ غريب بولرباح (أستاذ محاضر- أ- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

د/ زوبيدة محسن (أستاذة محاضرة - أ- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2016/2015

الإهداء

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات؛ والصلاة والسلام على خير الأنام وأشرف

المرسلين سيدنا وقدوتنا مُحَمَّد علية أفضل وأزكى التسليم

إلى من قال الله في حقهما ﴿ ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما ﴾

اللذين دعواتهما ذللت لي الكثير من الصعاب أبي وأمي حفظهما وأطال الله في عمرهما

إلى الجدة الكريمة التي مدت يدها إلى الباري عز وجل بالدعاء لي بالتوفيق

إلى أخي وأخواتي وجميع الأهل والأقارب

إلى كل الأصدقاء والزملاء

إلى كل هؤلاء جميعا أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

بشـــير

شكر وتقدير

ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ بإتمام هذا البحث، وعلى ما مننت به عليّ من توفيق وسداد، وعلى ما منحتني إياه من صحة وقدرة على تخطي الصعاب وتذليل العقبات .

ويطيب لي عرفانا بالجميل أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى مرشدنا ومشرفنا الدكتور غريب بولرباح الذي نسأل الله العلي القدير بمنه وجوده أن يمده بالصحة والعافية .

كما لا يفوتني أن أشكر الأستاذ بضياف عبد الباقي و كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وعمال الإدارة

كما أتقدم بوافر التقدير و الامتنان لكل من أعانني في إنجاز هذا البحث؛ وخاصة الزميل بوشنة عبد الصمد وإلى كل الأصدقاء والزملاء أثاب الله الجميع .

وفي الأخير أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة اختبار وتحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام بيانات لسلاسل زمنية سنوية للفترة (1980 – 2014)، وتم تطبيق نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) في الدراسة بالإضافة إلى استخدامنا اختبار جرانجر للسببية .

وقد أشارت نتائج اختبار التكامل المشترك إلى عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عند مستوى معنوية 5% اعتباراً من عدم تحقق شرط التكامل من نفس الدرجة، وعليه تم توظيف نموذج الانحدار الذاتي (VAR) وعلى ضوء اختبار سببية جرانجر التي أشارات أيضا إلى عدم وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين لكل من الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي .

الكلمات المفتاحية : الإنفاق الحكومي ؛ الناتج المحلي الإجمالي ؛ الجزائر ، نماذج VAR ؛ سببية جرانجر .

Abstract :

This study aims to test an attempt to determine the relationship between government spending and GDP in Algeria, To achieve this purpose of using annual Time-series data for the period (1980-2014), it was the application of self –regression model (var) in the study in addition to the use of Granger Causality test, Joint integration test result have indicated the lack of a long-term, relationship between government spending and gross domestic product in Algeria. When moral level 5% as of unfulfilled integration clause of the same class, thus it was employing self-regression model (var), in light of Granger Causality test, which also pointed to the absence of causal relationship in both directions both government spending and GDP .

Key words : Government Expenditure ; Groos Domestic Product ; Algeria ; Model (VAR) ; Granger Causality .

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
شكر وتقدير	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الرموز والمختصرات	IX
قائمة الملاحق	X
المقدمة	ب
الفصل الأول : الإطار النظري للإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي	
تمهيد:	2
المبحث الأول :	3
المبحث الثاني :	10
خلاصة :	16
الفصل الثاني : دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي	
تمهيد :	18
المبحث الأول :	19
المبحث الثاني :	30
خلاصة :	37
خاتمة :	39
قائمة المراجع :	42
الملاحق :	45
الفهرس :	50

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلسلة الزمنية LG	35
(2)	نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلسلة DLG	35
(3)	نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلسلة الزمنية LPIB	36
(4)	نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلسلة DLPIB	36
(5)	نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلسلة DDLPIB	37
(6)	معايير تحديد عدد فجوات التباطؤ الزمني لنموذج VAR	38
(7)	نتائج اختبار السببية لجرانجر Granger	38
(8)	نتائج تقدير شعاع الانحدار الذاتي VAR	39

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(2-1)	تطور معدل الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري للفترة (1980-2014)	24
(2-2)	تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر للفترة (1980-2014)	25

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار	الدلالة
G	الإنفاق الحكومي
PIBR	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
LG	الإنفاق الحكومي بعد إدخال اللوغاريتم
LPIB	الناتج المحلي الإجمالي بعد إدخال اللوغاريتم
DF	اختبار ديكي فولر
PP	اختبار فيليب بيرون
VAR	نموذج الانحدار الذاتي

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	تطور الإنفاق الحكومي G للفترة (1980–2014)	46
(2)	تطور الناتج المحلي الإجماليPIB للفترة (1980–2014)	46
(3)	نتائج إستقرارية السلسلة G	47
(4)	نتائج إستقرارية السلسلة PIB	48
(5)	نتائج تقدير نموذج VAR	49
(6)	اختبار السببية	49

مقدّمة

توطئة :

اختلفت المدارس الاقتصادية عبر العصور في الدور الذي تلعبه الحكومة في النشاط الاقتصادي، فمنها من تمسكت بهذا الدور ومنها من نادت بالحرية الاقتصادية ومن ابرز هذه المدارس، المدرسة الكنزية .

كما أن التدخل الحكومي في الاقتصاد من خلال سياسة الإنفاق العام على وجه التحديد لعب دورا هاما في رسم المعالم الأساسية للاقتصاد الجزائري .

تتميز الجزائر كغيرها من الدول بنظام ميزاني مميز في الاهتمام بجانب النفقات، والتي بدورها عرفت عدة أزمات اقتصادية كالأزمة البترولية سنة 1986 التي نتج عنها هشاشة وتدني الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى ضرورة القيام بعدة إصلاحات في مختلف القطاعات الاقتصادية، منها إصلاح هيكل النفقات العامة واتخاذ عدة إجراءات في هذا المجال خلال الفترة 1990/1999، بينما شهدت الفترة مابين 2001/2009، سياسة مغايرة من خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الذين رصدت لهما مبالغ مالية ضخمة من اجل الرفع من مستويات التنمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

من هذا المنطلق تزايد في الآونة الأخيرة بدراسة نظريات النفقة العامة التي بحثت في آليات الإنفاق الحكومي وكذا علاقته بالنمو الاقتصادي، وبذالك أصبح الإنفاق الحكومي يحتل مكانة هامة في الاقتصاد نظرا للدور الذي يؤديه في الحياة الاقتصادية، فهو يعتبر أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لتحقيق النمو والتوازن الاقتصادي، من خلال تأثيره على مختلف المتغيرات الاقتصادية وبالأخص الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد من أكثر المقاييس شيوعا واستخداما لقياس الأداء الاقتصادي، وبالتالي فان سلوك هذه المتغيرات نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي عاملا هاما في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي .

الإشكاليـــــــــــــــــة :

خضعت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي للعديد من الدراسات التطبيقية التي توصلت إلى نتائج غير حاسمة، وقد قاد الجدل الواسع في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين واتجاهها إلى ثلاث وجهات نظر: الأولى جاءت مطابقة مع مضمون قانون فانجر أي علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى نمو الإنفاق الحكومي، ووجهة النظر الثانية تتطابق مع ما ذهب إليه كينز في فرضيته بأن زيادة الإنفاق الحكومي سبب في تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي، أما وجهة النظر الثالثة فقد توصلت إلى وجود علاقة سببية متبادلة (ثنائية الاتجاه)، ومن هذا المنطلق تبرز لنا الاشكالية التالية :

ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1980–2014) ؟

الأسئلة الفرعيـــــــــــــــة :

مما سبق تبرز مجموعة من الأسئلة الفرعية، التي يمكن ذكرها كالتالي :

– هل توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ؟

– هل هناك علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ؟

– ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ؟

فرضيات الدراســـــــــــــة :

– هناك علاقة توازنية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي .

– هناك علاقة سببية مستقرة وموجبة وباتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي .

– طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي هي علاقة حدية .

مبررات اختيار الموضـــــــوع :

– محاولة إثراء الموضوع نتيجة لندرة الدراسات القياسية التي تبحث في العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر .

– أهمية سياسة الإنفاق الحكومي والتي تتوجب تجسيدا صحيحا لها عن طريق قرارات واضحة المعالم ومتأسسة على منطق علمي يراعي الواقع الحقيقي .

أهمية وأهداف الدراســـــــــة :

تسمح لنا هذه الدراسة بإعطاء صورة واضحة عن العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي للجزائر من خلال أهمية الإنفاق الحكومي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية التي ترجع إلى اتساع نطاق حدود الدولة في مجالات التدخل، و وبالتالي فان دراسة وتحليل الاقتصادي للإنفاق الحكومي باستخدام أساليب التحليل وأدوات القياس الاقتصادي متعددة الأبعاد حيث بإمكانها أن تساعد في اتخاذ القرارات المستقبلية .

حيث تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على النقاط التالية :

– الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر .

– اختبار الفرضيات المفسرة للعلاقة بين المتغيرين .

– محاولة معرفة ما إذا كان هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرين .

– إبراز أهمية أساليب أدوات القياس الاقتصادي، النماذج القياسية والطرق الإحصائية في تحليل الظواهر الاقتصادية .

حدود الدراســــــــــــــة :

لقد اقتصر الإطار المكاني للدراسة على الدولة الجزائرية الذي عرف توجه نحو سياسة مالية توسعية في السنوات الأخيرة باستخدام أداة الإنفاق الحكومي، وذالك لمعرفة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي اللذان يعبران من المؤشرات الاقتصادية المهمة .

أما من حيث الإطار الزماني فقد تم اختيار الفترة الممتدة من 1980 إلى 2014 كون هذا المجال يعتبر كاف ومناسب لاستخدام الطرق الإحصائية والقياسية بالإضافة إلى توفر المعطيات الخا□ة بالمتغيرات خلال هذه الفترة .

منهجية البحـــــــــــــــث :

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الو□في لشرح مختلف متغيرات الدراسة المحتملة في الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي وتوضيح العلاقة النظرية بينهما، كما استخدمنا منهج دراسة حالة لإثبات هذه العلاقة وطبيعتها في الجزء التطبيقي .

مرجعية الدراســــــــــــــة :

أثناء إنجاز هذا البحث استخدمت الأدوات الآتية :

– اعتماد عدة مراجع من كتب ، مجلات ، مذكرات ، تقارير ، ملتقيات ، وكانت هذه المراجع باللغتين العربية والأجنبية .

– الاستعانة بشبكة الانترنيت من أجل الحصول على البيانات الحديثة .

صعوبات البحـــــــــــــــث :

إن الصعوبات التي تلقيتها أثناء إنجاز البحث، لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين ويمكن تلخيصها في: التضارب الكبير في بعض البيانات والإحصاءات باختلاف مصادرها .

هيكل الدراســــــــــــــة :

سنحاول في دراستنا هذه الإحاطة بالموضوع من جانبيه النظري والتطبيقي محافظين على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان، حيث تم تقسيم البحث إلى فصلين مسبوقة بمقدمة وتنتهي بخاتمة، فقد خصص الفصل الأول للإطار النظري للإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين :

- المبحث الأول : الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، أسس ومفاهيم عامة .
- المبحث الثاني : دراسة حالة

أما الفصل الثاني التطبيقي، فقد خصص لدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي الذي تم تقسيمه أيضا إلى مبحثين هما :

- المبحث الأول : تقديم وتحليل متغيرات و أدوات الدراسة
- المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

الفصل الأول

الإطار النظري للإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي

تمهيد :

تعتبر النفقات العامة أداة تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، وتكتسي دراستها جانبا مهما وحيويا في الدراسات المالية،كما يتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي فهي بذالك تعكس جوانب الأنشطة العامة، وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات سعيا منها لتحقيق أقصى نفع جماعي ممكن .

وفي هذا الصدد يبرز الإنفاق العام كأحد أدوات السياسة المالية، والتي تعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ولها دور كبير في معالجة التقلبات الاقتصادية باستعمال مختلف أدواتها، أبرزها الإنفاق الحكومي، الذي مر بعدة مراحل في تطوره، وهذا التطور قد تغير بتغيّر دور الدولة في النشاط الاقتصادي .

وهدفنا من هذا الفصل هو إظهار مختلف الوسائل المتعلق بالإنفاق الحكومي من خلال التطرق إلى أسس ومفاهيم عامة حول سياسة الإنفاق الحكومي والناتج المحلي لإجمالي، وذالك في المبحث الأول أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى دراسة حالة لمختلف الدراسات السابقة التي أجريت في هذا الميدان، سواء الدراسات باللغة العربية أو الأجنبية .

المبحث الأول : الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي – أسس ومفاهيم عامة–

يعتبر الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في رسم وتطبيق سياستها الاقتصادية، ومن خلال مبحثنا هذا سنتطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي .

المطلب الأول : تعريف الإنفاق الحكومي ، أشكاله ، مصادره وأهدافه

من المهم تحديد مفهوم الإنفاق العام و أشكاله بالإضافة إلى توضيح مصادر وأهدف الإنفاق الحكومي وهو ما سيتم معالجته في هذا المطلب .

الفرع الأول : تعريف الإنفاق الحكومي : يعرف الإنفاق الحكومي بأنه "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها، بقصد إشباع حاجة عامة "، وتعرف كذالك بأنها " كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخ عام لتلبية حاجة عامة"[1] ، أو بأنها "تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) بقصد تحقيق منفعة عامة"[2] .

الفرع الثاني : أشكال الإنفاق الحكومي :

تكون النفقة العمومية في شكل مبلغ نقدي حيث تقوم الدولة بدورها في الإنفاق الحكومي باستخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات، من أجل تسيير المرافق العمومية وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية ولمنح المساعدات والإعانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها .

مما لاشك فيه أن استخدم الدولة للنقود هو أمر طبيعي ويتماشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي، ومن ثم تصبح النقود هي وسيلة الدول للإنفاق شأنها في ذالك شأن الأفراد .

وبالرغم أن النفقات العمومية قد ظلت لفترة طويلة من الزمن تتم في ورة عينية،كقيام الدولة بمصادرة جزء من ممتلكات الأفراد، أو الإستلاء جبراً على ما تحتاجه من أموال ومنتجات دون تعويض أحابها تعويضا عادلا، إلا أن هذا الوضع قد زال بعد انتهاء مرحلة اقتصاد المقايضة بالتبادل العيني .

ويعتبر الإنفاق النقدي من بين أفضل طرق النفقات العمومية التي تقوم بها الدولة وهذا راجع لعدة أسباب يمكن أن نوجزها فيما يلي :

- إن استعمال الدولة للنقود في عملية الإنفاق يسهل ما يتطلبه النظام المالي الحديث من ترسيخ مبدأ الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العمومية ضمانا لحسن استخدامها وفقا للأحكام والقواعد التي تحقق حاجات الأفراد العامة .
- أن انتشار مبادئ الديمقراطية أدى إلى عدم إكراه الأفراد على تأدية أعمالهم بدون أجر لتعارض ذالك مع حرية الإنسان وكرامته .

[1] كريم بودخدع، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**2001- 2009، رسالة ماجستير في النقود والمالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2010، ص30 .

[2] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص68 .

- أن الإنفاق العيني يثير العديد من الإشكالات الإدارية والتنظيمية ويؤدي إلى سوء في التدقيق، وقد يؤدي الانحياز إلى بعض الأفراد وإعطائهم مزايا عينية دون غيرهم .

الفرع الثالث : مصادر الإنفاق الحكومي

لا يمكننا أن نعتبر المبالغ النقدية التي تنفق لأداء خدمة معينة من باب النفقة العمومية إلا إذا صدرت من شخص عام . ويقصد بالأشخاص العامة، الدولة وأقسامها السياسية وجماعاتها المحلية بما في ذالك الهيئات والمؤسسات العمومية ذات الشخصية المعنوية، والولايات المتحدة في الدول الاتحادية، أو قد تكون أشخاص عامة محلية كمجالس المحافظات والمدن والقرى في الدول الموحدة[1] .

الفرع الرابع : أهداف الإنفاق الحكومي

هو إشباع حاجة العامة أي تحقيق الصالح العام للمجتمع، حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة وذالك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات العامة تمت جبايتها من لأفراد ويعتبر مفهوم الحاجة العامة أمرا نسبيا يختلف من مجتمع لآخر حسب التطور الحضاري والاجتماعي والثقافي لكل مجتمع ولهذا تركت هذه الأمور للمجالس النيابية التي تمثل الشعب لتحرير الحاجات العامة للشعوب من أجل عدم إساءة استعمال النفقات العامة والمحافظة على المال العام[2] .

المطلب الثاني : تقسيمات الإنفاق الحكومي : تستند تقسيمات الإنفاق الحكومي إلى عدة معاير محددة، وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب إلى التقسيمات العلمية للنفقات العمومية .

الفرع الأول : التقسيمات العلمية (الاقتصادية) للنفقات العمومية

يعتمد التقسيم الاقتصادي للنفقات العمومية على ثلاث معايير رئيسية وهي :

أولا : معيار الدورية (التكرار) : استنادا إلى معيار الدورية يمكن التميز بين نوعين من النفقات العمومية :

- **النفقات العامة الدورية** : وهي تلك النفقات التي تتميز بالتكرار ويطغى عليها طابع الدوام، وتندرج في تسيير المرافق الأساسية للدولة كالأمن والتعليم كما تعرف كذالك بالنفقات العادية أو الجارية .
- **النفقات العامة غير الدورية** : والمقصود بها تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية، كما أنها قد تظهر في أوقات غير منتظرة (كالكوارث الطبيعية والحروب) مما يصعب التوقع بحجمها، إذن أنها غالبا ما تمول من إيرادات غير عادية كالاقتراض.

[1] سمير بن عباس، سمير بن عباس، **دراسة قياسية الأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2009**، رسالة ماجستير، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/ 2012، ص34 .

[2] محمود حسين الوادي– زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص121–122 .

ثانيا : معيار الأثر على الناتج الوطني وحجمه

يمكن التميز وفق هذا المعيار بين نوعين من النفقات : الحقيقية والغير حقيقية (التحويلية)

- **النفقات الحقيقية** : ترمي إلى زيادة الإنتاج الوطني أي تمثل مقابل ما تدفعه السلطات العمومية حتى تحصل على عناصر الإنتاج الأساسية أو توفر خدمات وسلع ضرورية لسير مصالحها، وعليه فإنها تعتبر نفقات منتجة تزيد من الدخل القومي للدولة .
- **النفقات غير الحقيقية** : إذ أنها لا تزيد في الإنتاج الوطني وتقتصر على إعادة توزيع الدخل الوطني بين طبقات المجتمع عن طريق ما يعرف بالتحويلات الاجتماعية كأنظمة الحماية الاجتماعية والمعاشات .

ثالثا : معيار الوظيفة التي تؤديها النفقات العامة :

يمكن تقسيم النفقة العامة تبعا للغرض الذي تؤديه، أي تبعا لآثارها العائدة على المجتمع وخاصة الاقتصادية منها، فوفق هذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة إلى :

- **النفقات الإدارية** : هي تلك النفقات اللازمة لتسيير الشؤون الإدارية كأجور المستخدمين .
- **النفقات الاجتماعية** : الرامية أساسا لتحقيق التنمية والتكافل الاجتماعي .
- **النفقات الاقتصادية** : تمثل النفقات الضرورية لتقوية النسيج الصناعي، دفع الاستثمار وتمتين البنى التحتية .

رابعا : معيار الشمولية : كما يمكن تقسيم النفقات العمومية حسب معيار الشمولية إلى :

- **النفقات المركزية أو الوطنية** : هي نفقات ذات طابع وطني تقوم بها الحكومة المركزية وتشمل جميع أفراد الدولة الواحدة كنفقات الدفاع، القضاء والأمن .
- **النفقات المحلية** : هي نفقات ذات طابع إقليمي أو محلي تتكفل بها الجماعات المحلية كالبلديات والولايات[1] .

المطلب الثالث : قواعد وحدود الإنفاق الحكومي وظاهرة التزايد

سنتطرق فيما يلي لقواعد وحدود الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى الأسباب التي تؤدي إلى تزايد الإنفاق الحكومي .

الفرع الأول : قواعد الإنفاق الحكومي

أولا : قاعدة المنفعة القصوى : تعني قاعدة المنفعة القصوى، أن تهدف النفقات إلى اكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من الأفراد المجتمع . إن فكرة المنفعة بالنسبة لإنفاق الدولة ، لا يقتصر على زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، كذالك يتطلب تحقيق هذه القاعدة أن توجه الدولة نفقاتها إلى إشباع الحاجات العامة، الأمر الذي يقتضي دراسة متطلبات الاقتصاد والمجتمع، ومقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع ، مراعين في ذالك ما يضيفه المشروع إلى كل من الدخل القومي والتشغيل والطاقة الإنتاجية .

[1] زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1970–2012**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2014/2013، ص7–9 .

ثانيا : قاعدة الاقتصاد والتدبير :

تعني هذه القاعدة أن تتجنب الدولة والسلطات العامة التبذير والإسراف في الإنفاق فيما لا مبرر ولا نفع له، وكذالك الابتعاد عن الشح والتقتير، أي الاقتصاد في الإنفاق وحسن التدبير ، وحتى يتم تطبيق هذه القاعدة، يتطلب الأمر أن يتوافر لدى الدولة رقابة مالية حازمة ، كما يقف خلفها رأي عام يقظ ساهر على مصلحته العامة، إلى جانب جهاز إداري عالي الكفاءة يشعر بمهمته وحدودها في التنفيذ السليم إلى جانب تضافر جهود الرقابة الإدارية والتشريعية وتعاونها لتقوم بدور فعال في الكشف عن أوجه الإسراف والتبذير، وفرض العقاب اللازم على المخالفين[1] .

الفرع الثاني : حدود الإنفاق الحكومي

تمثل النفقات مبالغ من الناتج المحلي الخام تقتطعها الدولة لتقوم بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة، ومثلما أن الأمر مطروح بخصوص المدى الذي يمكن الوصول إليه في اقتطاع الضرائب، نجد نفس السؤال بخصوص المدى الذي يمكن بلوغه بخصوص الإنفاق العام .

وهناك من يعتقد أن نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام يجب أن تتراوح بين 5-25 بالمائة . إلا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالاختبارات الميدانية، ذالك أن حجم الإنفاق العام يتوقف على مجموعة من العوامل التي لا تبقى ثابتة بالنسبة للدولة الواحدة، وتختلف من دولة إلى أخرى[2] ، وأهم هذه العوامل : دور الدولة، المقدرة المالية ومستوى النشاط الاقتصادي[3] .

الفرع الثالث : ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي :

وتبين هذا من خلال الدراسة التي أجراها الألماني " أدولف فاجنر " بخصوص تطور الإنفاق العام في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، حيث صاغ القانون الاقتصادي (قانون فاجنر)، والذي يشير إلى أنه : "كلما حقق معدل معين من النمو الاقتصادي، فإن ذالك يستتبع باتساع نشاط الدولة (نامية أو متقدمة)، ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج القومي"، وقد لوحظ أن ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي ترجع إلى ما يلي[4] :

أولا : الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق الحكومي

- انخفاض قيمة النقود .
- اختلاف طرق المحاسبة الحكومية .
- التزايد السكاني .
- التوسع الإقليمي .

---

[1] سمير بن عباس، مرجع سابق، ص42 .

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005 م، ص 179 .

[3] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005م .

[4] نوزاد عبد الرحمان الهيتي- منجد عبد اللطيف الخشال، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م، ص53-56.

ثانيا : الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق الحكومي

- زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي .
- اتساع الدور الاجتماعي للدولة .
- تغيير الدور السياسي للدولة .
- أثر الحرب .

المطلب الرابع : أهم الآثار ا قتصادية للإنفاق الحكومي[1]

تتعرض النفقات العامة بآثارها على حزمة من المؤشرات الاقتصادية يمكن أن نسوقها في الأتي :

الفرع الأول : الأثر المباشر للإنفاق العام على الناتج الوطني :

- زيادة القدرة الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري، ومنه الزيادة في الإنتاج والناتج الوطني .
- إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا في زيادة إنتاج عناصر الإنتاج من خلال التعليم ، الصحة ، الثقافة .

الفرع الثاني : الأثر المباشر للإنفاق العام على ا ستهلاك الوطني :

- عندما تقوم الحكومة وأجهزتها بشراء خدمات استهلاكية (الدفاع ، الأمن ، التعليم...) وشراء سلع استهلاكية (ملابس، مستلزمات وأدوية ...) فإنها تسهم في زيادة الاستهلاك الوطني .

الفرع الثالث : أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل :

- وذالك من خلال إجراء تعديلات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية على التوزيع الأولي فيما يسعى بإعادة توزيع الدخل الوطني، أي بين الأفراد بصفتهم مستهلكين، وتتم هذه التعديلات من خلال النفقات التحويلية بين عوامل الإنتاج أو فروع النشاط أو الأقاليم الجغرافية .

الفرع الرابع : أثر الإنفاق العام على معدل النمو ا قتصادي :

- حيث يمكن أن يزيد معدل النمو الاقتصادي كلما زاد الإنفاق الاستثماري، جراء الزيادة في التراكم الرأسمالي ومن ثم الاستثمار، والعكس صحيح .

[1] بهاء الدين طويل، **دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو ا قتصادي**، أطروحة الدكتوراه، تخصص اقتصاد المالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016/2015، ص53-54 .

المطلب الخامس : ماهية الناتج المحلي الإجمالي وطرق قياسه

تعددت تعاريف الناتج المحلي الإجمالي وطرق قياسه لذالك سنذكر بعضها خلال هذا المطلب .

الفرع الأول : تعريف الناتج المحلي الإجمالي : يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه " مجموعة القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة "[1] .

كما عرف بأنه " يمثل قيمة جميع ما ينتج من سلع وخدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد من قبل مواطني البلد أو الأجانب "[2] .

أولا : أهمية الناتج المحلي الإجمالي : تكمن أهمية الناتج المحلي فيما يلي :

- متابعة التقلبات الاقتصادية (الدورية والغير دورية)، قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل .
- تشخيص واقع الاقتصاد موضوع الدراسة ومقارنته بالاقتصاديات الأخرى من حيث التخلف أو التقدم .
- يمكن الاعتماد على التنبؤات الاحتمالية والإسقاطات القياسية لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي .
- تشخيص واقع النظام الاقتصادي .

ثانيا : الناتج المحلي الاسمي والحقيقي[3]

- **الناتج المحلي الاسمي (النقدي)** : هو عبارة عن مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في ذالك العام بأسعارها في نفس العام .
-

ويعطى بالعلاقة التالية : $$PIBn = Q_a.P_a + Q_b.P_b + Q_c.P_c + \cdots + Q_n.P_n$$

حيث : $PIBn$: الناتج المحلي الاسمي ؛ Q: الكميات ؛ P: الأسعار

- **الناتج الحقيقي** : يحسب الناتج الحقيقي وفقا لأسعار ثابتة أي وفقا لأسعار السنوات السابقة ويعكس التغير فيه التغير في الكميات فقط، وهو يعتبر أكثر تعبيرا عن رفاهية المجتمع من الناتج القومي النقدي .

ويحسب كما يلي : $$PIBr = \frac{\text{PIBn}}{\text{PR}} . 100$$

حيث : $PIBr$: الناتج الحقيقي ؛ PR : الرقم القياسي للأسعار

---

[1] خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة السابعة، 2005م، ص107 .

[2] نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001م، ص170 .

[3] بورحلي خالد، **تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال 1990-2012**، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2015، ص22-23 .

الفرع الثاني : قياس الناتج المحلي الإجمالي[1]

أولا : طريقة القيمة المضافة : يمكن تعريف هذه الطريقة على أنها قيمة الإنتاج النهائي لسلع والخدمات المنتجة في دولة ما مطروحا منها قيمة مستلزمات هذا الإنتاج من السلع الوسيطية والمواد الخام التي اشتريت من مؤسسات أخرى، أي قيمة ما يضيفه القطاع أو المنتج عند إنتاج سلعة معينة من القطاعات الأخرى ومنه هي مجموع القيم المضافة لكل مرحلة إنتاجية في كل القطاع، حيث يتم حساب هذه القيمة كما يلي :

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج

ثانيا : طريقة الدخل : حسب هذه الطريقة يجب جمع كل الدخول الناتجة عن عملية ظهور الإنتاج الكلي إلى حيز الوجود . أي دخول جميع عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة . كما أن عناصر الإنتاج تتكون من أربعة عناصر وهي : الأرض ، العمل ، رأس المال ، والتنظيم .

وتحسب طريقة الدخل كما يلي :

إجمالي الدخل المحلي=

صافي الدخل المحلي = **أجور ومرتبات** + **أرباح وفوائد** + **إيجارات وريع**

+ ضرائب غير مباشرة

+ اهتلاك رأس المال

– إعانات إنتاجية

ثالثا : طريقة الإنفاق :

تتم هذه الطريقة بجمع المبالغ المنفقة وعلى أساس مستخدمها النهائي سواء كان ذالك استهلاك خاص من قبل أفراد أو عام من قبل الحكومة . أو إنفاقا استثماريا من قبل القطاع التجاري . أوصافي إنفاق القطاع الأجنبي عن طريق الصادرات والواردات . فلو رمزنا للاستهلاك الخاص بالرمز C والاستثمار بالرمز I والإنفاق الحكومي بالرمز G والصادرات بالرمز X والواردات بالرمز M وإلى الناتج المحلي الإجمالي بالرمز GDP .

حيث : $GDP=C+G+I+(X-M)$

[1] سحنون فاروق، **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009، ص82-85 .

المبحث الثاني : دراسة حالة

حاولت العديد من الدراسات إبراز طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على مختلف الاقتصاديات، وبهذا الغرض سنقوم بعرض تلك الدراسات من خلال هذا المبحث .

المطلب الأول : الأبحاث والدراسات العلمية السابقة

الفرع الأول : الدراسات باللغة العربية

– دراسة ليلة غضابنة[1] :

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار السببية بين الإنفاق الحكومي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، واختبار صحة فرضية واجنر على حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1990- 2012، حيث تبين من خلال اختبار دكي فولر الموسع (ADF) عدم سكون المتغيرات عند المستوى باستثناء الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول . وبتطبيق طريقة التكامل المشترك ، ومن خلال اختبار السببية، أشارت النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%، كما وأظهرت نتائج اختبار السببية لغرانجر إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي نحو الناتج المحلي الإجمالي .

– دراسة علي سيف علي المزروعي[2] :

هدف هذا المقال إلى إبراز الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي وذالك في الفترة الممتدة من 1990- 2009، واستخدم الباحث المنهج القياسي لإظهار العلاقة معتمد على أسلوب الانحدار الخطي البسيط بين الإنفاق العام (متغير مستقل) والناتج المحلي الإجمالي (متغير تابع) . وتوصلت الدراسة إلى :

- زيادة الإنفاق العام في الإمارات بمليون درهم يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي ب 4.159مليون درهم .
- يفسر الإنفاق العام التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 90% .
- هناك تأثير معنوية لإنفاق العام على مختلف مصادر الناتج المحلي الإجمالي .

[1] ليلة غضابنة، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة** 1990-2012، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد2، العدد الأول، 2015 .

[2] علي سيف علي المزروعي، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال** 1990-2009، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد1، 2012 .

– دراسة ادريوش د ماني وعبد القادر ناصور[1] :

حيث هدفت هذه الدراسة إلى إثبات صحة قانون فاجنر في الجزائر، وتناولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة 1970-2009 . استخدمت الدراسة نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL وباستخدام منهج الحدود، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي وحجم الإنفاق الحكومي في أربع إصدارات تعكس الإطار النظري لقانون فاجنر وتدعمه .

كما أظهر تحليل المدى الطويل أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير ايجابي كبير ومعنوي على حجم الإنفاق الحكومي، وعليه توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن قانون فاجنر صالح لتفسير علاقة النمو الاقتصادي بحجم الإنفاق الحكومي في الجزائر .

– دراسة داغر[2] :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية والنمو الاقتصادي، وتحديد أثر الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية في ليبيا خلال 1970- 2004 . استخدمت الدراسة نموذج سببية جرانجر لتحديد العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، وقد بيّن الاختبار وجود علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي ومشروعات البنية التحتية .

– دراسة الحاقبني مفرج[3] :

تناولت الدراسة اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية باستخدام طريقة التكامل المشترك خلال الفترة 1969-2000، وقد توصلت الدراسة إلى إثبات وجود علاقة مستقرة في الأجل الطويل بين الناتج القومي الحقيقي كمقياس للنو الاقتصادي والإنفاق الحكومي الحقيقي، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاهين بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وبين الناتج المحلي الإجمالي النفطي والإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية .

[1] ادريوشدحماني وعبد القادر ناصور، **النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر**، بعض الأدلة التجريبية لقانون فاجنر باستعمال مقاربة منهج الحدودARD ، مجلة الاقتصاد والمناجمنت منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، العدد 11، ص1-23 .

[2] داغر علي، **الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الإقتصادي في ليبيا**، منهج السببية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51 .

[3] الحاقبني مفرج، **اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 31 ، العدد 1، 2004م .

الفرع الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية

– دراسة Ibrahem Mohamed[1]

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990–2010 في الأردن، استخدمت الدراسة بيانات السلسلة الزمنية وأخضعتها إلى تقنيات التحليل القياسي، وخلصت إلى وجود علاقة ايجابية للإنفاق العام الإجمالي على النمو الاقتصادي بشكل يتوافق مع النظرية الكنزية .

– دراسة Chipaumira[2]

وتناولت هذه الدراسة تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا، حيث قامت باختبار مدى صلاحية النظرية الكنزية والكلاسيكية للاقتصاد الكلي للعلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، استخدمت الدراسة البيانات الفصلية للفترة 1990–2010، وقامت بتطبيق كل من اختبار جرانجر Granger وجوهانس Johansen، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج معاكسة للنظرية الكنزية، حيث اثبت التحليل وجود علاقة سببية سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، فقد اثبت التحليل أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة1% في جنوب إفريقيا يؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي بنسبة 6.5 %، وارجع الباحث ذالك إلى عدم كفاءة برامج الحكومة الانفاقية في جنوب إفريقيا .

– دراسة Ghalib[3]

هدفت الدراسة بتحليل العلاقة بين أنواع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الأمد الطويل في السويد للمدة 1963–2006 باستخدام منهج ARDL والتكامل المشترك واختبار باوندز BOUNDS ، أظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية على المدى الطويل بين مجموع نفقات الاستهلاك الحكومي (باستثناء الدفاع) كنسبة ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي .

[1] Ibrahem Mohamed, al bataineh,the impact of government expenditure on economic growth in Jordon, interdisciplinary jornal of contemporare research in business, vol 4, n 6, al-bayt university, Jordon,2012 .
[2] Chipaumira , G. hlanganipaingirande, mangena, yowukai rusua, 2014, the impact of covernment spending on economic growth:case of sauth Africa 1990-2010 , Mediterranean journal of scial rome, Italy, journey .
[3] Ghalib absar a.minhas , 2010, an ARDL approach to integration analysis of Swedish public consumption expenditures , testing Wagner’s law , applied econometrics , Stockholm university .

– دراسة bagdige and cetintas [1]

اعتمدت الدراسة على اختبار قانون فاجنر للعلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي لحالة الاقتصاد التركي خلال الفترة 1965-2000، وذالك بافتراض أن الإنفاق الحكومي نتيجة وليس سببا لنمو الناتج المحلي الإجمالي ولكن تجريبيا باستخدام اختبار التكامل المشترك واختبار سببية غرانجر إذ لم يجد الباحثان علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين المتغيرين وتوصلا إلى أن كل من فرضية فاجنر وفرضية كينز غير صالحتين لحالة تركيا .

– دراسة Ali Othman [2]

إن الهدف من هذه الدراسة هو بيان العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية خلال المدة 1965-1996، الدراسة اعتمدت التطورات الأخيرة في تحليل السلاسل الزمنية لاختبار الخصائص الإحصائية للمتغيرات إلى حد سواء، بحيث تشير النتائج إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية خلال تلك المدة وهذا يدعم وجود قانون فاجنر مما يعني أن الإنفاق الحكومي يعتمد على الناتج المحلي الإجمالي .

[1] bagdige muhlis, and çetintas hakan ,2004,causality between public expenditure and economic growth; the Turkish case, journal of economic and social research,1(6) ;53-72 .

[2] Ali othman al-hkami,2002,time-series analysis of the relation ship between government expend detour and GDP in the kingdom of Saudi Arabia J.King soud unv. Vol 14,admin.sa.2.p105-144.

خلاصة الفصل :

تطور دور النفقات العامة مع تطور وازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فالفكر التقليدي ينادي بحيادها وحصرها في أضيق الحدود تحت شعار أحسن النفقات أضيقها، إلا انه من الصعب تحقيق حياد النفقات العامة نظرا لما تستوجبه الظروف كالأزمات من تدخل الدولة لحلها، أو تحقيق أهداف نمو الناتج الوطني .

لقد قامت الدراسة من خلال هذا الفصل بإعطاء صورة واضحة عن دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وملخص لأهم المفاهيم النظرية التي تأخذ بعين الاعتبار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

من خلال هذا الفصل يظهر أن الإنفاق الحكومي أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وبالخصوص السياسة المالية ومعالجة الإختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية . ويعتبر الإنفاق الحكومي المحور الذي يستند عليه تحليل وتحديد مستويات الطلب الكلي في الاقتصاد، فهو العامل الأكثر تأثيرا في تحديد اتجاهات الاقتصاد الوطني من خلال مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد هو الآخر من أهم مؤشرات قياس تطور النشاط الاقتصادي .

الفصل الثاني

دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي

تمهيد:

نسعى من خلال هذا الفصل الثاني إلى تحليل المتغيرات وأدوات الدراسة لقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي بأدوات قياسية بسيطة وهذا باعتماد على بيانات سنوية من سنة 1980 إلى غاية 2014 والخاصة بحالة الجزائر .

بالنظر إلى العلاقة الترابطية بين متغيرات الدراسة كما ظهرت في الدراسات السابقة، فقد وجب استخدام الأساليب القياسية . ومن بين هذه الأساليب القياسية نجد انحدار التكامل المشترك والذي ظهر في الثمانينات وأصبح الأكثر استعمالا لتقدير نماذج الانحدار كونها تأخذ الاتجاه العشوائي لسلسة الزمنية في الحسبان، وهذا ما يجنبنا الوقوع في الانحراف الزائف .

وإذا أردنا توضيح علاقة المدى الطويل لابد من إجراء اختبار الاستقرارية لأنه باستخدام سلاسل زمنية غير مستقرة قد يعطينا نتائج زائفة وبعد اختبار التكامل المشترك نقوم باختبار السببية لمعرفة هذه العلاقة .

لذا يتطرق هذا الفصل إلى تقديم وتحليل متغيرات وأدوات الدراسة وذالك من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني فيستعرض نتائج الدراسة ومناقشتها .

المبحث الأول : تقديم وتحليل متغيرات وأدوات الدراسة

سيتم من خلال ما يلي تحليل المؤشرات الاقتصادية المستعملة كمتغيرات في نموذج بالاعتماد على الأسلوب التحليلي الوصفي على مدى فترة (1980-2014)، ثم عرض أدوات الدراسة .

المطلب الأول : تقديم المتغيرات وتحليل معطيات الدراسة

الفرع الأول : تعريف المتغيرات :

المتغيرات عبارة عن مشاهدات سنوية للفترة الممتدة من 1980إلى غاية 2014 أين أن حجم العينة المستعملة هي 35 مشاهدة وذالك بالنسبة للاقتصاد الجزائري، أي أن مجتمع الدراسة هي الدولة الجزائرية ككل، وفيما يلي التعريف بالمتغيرات المستخدمة :

- **الإنفاق الحكومي** : أو الإنفاق العام الحقيقي ونرمز له بالرمز G معبرا عنه بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي وقد تم جمعه من معطيات البنك الدولي.
- **الناتج المحلي الإجمالي** : معبراً عنه بالناتج المحلي الحقيقي مقاساً ب مليار دولار أمريكي ونرمز له بالرمز PIBR واعتمدنا على معطيات البنك الدولي .

الفرع الثاني : تمثيل تطور متغيرات الدراسة

أولا : الإنفاق الحكومي

- **التحليل الإحصائي** : يتبين من قيم المتغيرة G أن الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة محصوراً بين أقل قيمة 24.6% مسجلة في سنتي 1990 و 1991 وأعلى قيمة 44.55% مسجلة في سنة 2012 بمتوسط بلغ 33.56% وبانحراف معياري 4.95% وبالتالي فإن درجة التقلب 14.75 % التي تؤثر على تذبذب بسيط في قيم هذه المتغيرة .

الشكل (2–1) : تطور معدل الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري للفترة (1980– 2014)

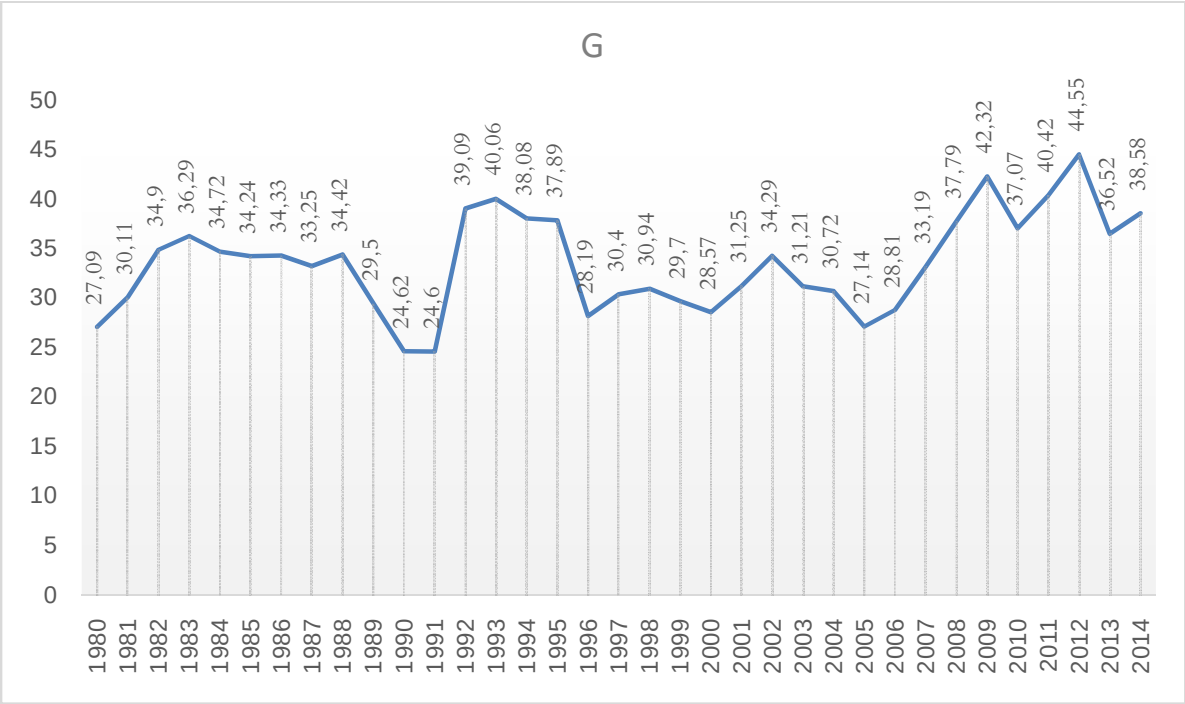

المصدر : من إعداد الباحث باستعمال برنامج Excel 13 بالاعتماد على الملحق رقم (1)

- **التحليل الاقتصادي** : عرف حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر تذبذباً خلال الفترة 1980-2014 حيث أخذا تزايد مستمر في معدلاته، ويرجع ذالك إلى أسباب وعوامل عديدة ظاهرية تتمثل بصورة رئيسية في انخفض قيمة النقد أو العملة، تعديل وتغير أساليب وكيفيات وضع الميزانيات، وازدياد عدد السكان أو اتساع إقليم الدولة، أما الأسباب الحقيقة فتتمثل في أسباب سياسية أمنية و اقتصادية ومالية .

حيث شهدت الجزائر عدة إصلاحات منها إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وبروز ملامح الإصلاح الاقتصادي بداية من الفترة (1980-1984) بمتوسط بلغ 32.62%، أما الفترة الثانية فهي فترة الإصلاحات المستعجلة (1985-1989)، والتي تعرضت فيها الجزائر إلى أزمة مالية حرجة بسبب الصدمة العكسية التي شهدها السوق العالمية للبترول تسببت في نقص حاد للسيولة نجم عنه انهيار الإيرادات البترولية وبالضبط في سنة 1989 حيث بلغ الإنفاق 29.5%، في حين شهدت الفترة الممتدة بين سنتي (1999-2012) نمو متسارع لحجم الإنفاق تزامنا مع البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر والناجمة أساسا على ارتفاع أسعار البترول التي من شأنها تم تحويل السياسة الاقتصادية المتبعة إلى سياسة توسعية في الإنفاق العام قصد الخروج من التبعيات والأزمات الاقتصادية التي مرت بها البلاد، والتي نتج عنها تدهور النشاط الاقتصادي والمستوى المعيشي الأفراد وارتفاع معدلات البطالة .

من أجل ذالك تم إقرار برامج خماسية ضخمة جاء الأول باسم برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من 2001 إلى 2004 بمتوسط بلغ 31.87% ثم برنامج خماسي الثاني سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي امتد من 2005 إلى 2009 بمتوسط 33.85% وأخيراً البرنامج الخماسي الثالث الذي سمي ببرنامج تعزيز النمو الاقتصادي الذي انطلق في 2010 إلى 2014 بمتوسط 39.43% .

ثانيا : الناتج المحلي الإجمالي

- **التحليل الإحصائي** : من خلال المنحنى يتبين من القيم أن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة حيث سجل أدنى قيمة 50.82 مليار دولار مسجلة سنة 1980 وأعلى قيمة 132.02 مليار دولار مسجلة في سنة 2014 بمتوسط بلغ 82.64 مليار دولار وبانحراف معياري 23.97 مليار دولار وبالتالي فإن درجة التقلب هي 29.01مليار دولار التي تؤثر في قيم المتغيرة .

الشكل رقم (2–2) : تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر للفترة (1980–2014)

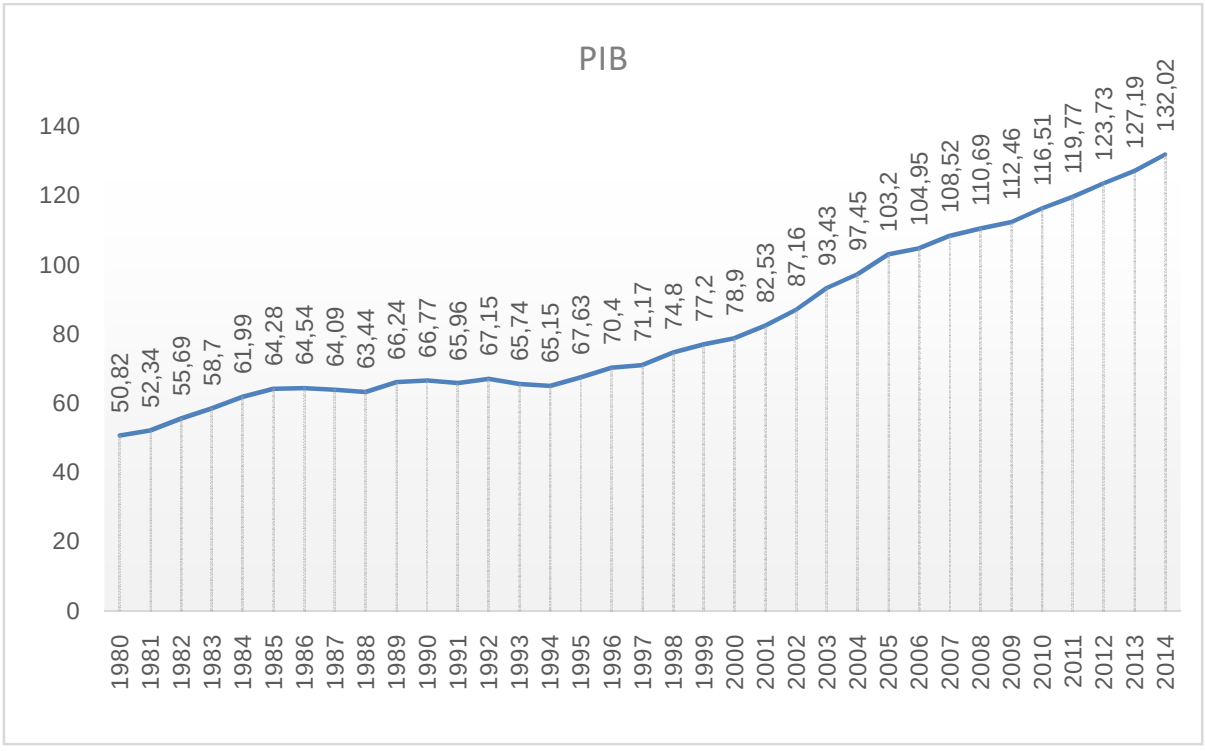

المصدر : من إعداد الباحث باستعمال برنامج Excel 13 بالاعتماد على الملحق رقم (2)

- **التحليل الاقتصادي** : عند متابعة تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي يمثل أحد أهم المؤشرات الاقتصادية والذي مازال يستعمل على نطاق واسع كأحد أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في مجال التنمية الاقتصادية، فنجد أنه عرف نمو خلال الفترة (1980-1987) حيث بلغ نحو 59.05 مليار دولار كمتوسط سنوي، ثم بدأ في التدهور نتيجة للصدمة النفطية التي ألمت به وذالك في سنة 1988 أين بلغ 63.44 مليار دولار، ليشهد بعدها نوعاً من التذبذب البسيط ويمكن اختيار الفترة (1987-1994) كمرحلة استقرار لناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث بلغ متوسط هذه الفترة نحو 65.56 مليار دولار، واعتبارا من سنة 1995 وإلى غاية نهاية فترة الدراسة، سجلت قيم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر منحنى تصاعدياً متسارعاً انتقل من 67.62 مليار دولار سنة 1995 إلى 132.02 مليار دولار سنة 2014، فإن التحسن المسجل في قيمة الناتج المحلي الإجمالي ناتج عن تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط وبالتالي فإن الاقتصاد الجزائري مرهون بسعر النفط وتقلباته الإجمالية .

المطلب الثاني : الأدوات القياسية والإحصائية للدراسة

الفرع الأول : اختبار الإستقرارية : هنالك العديد من الاختبارات التي تقوم بدراسة الاستقرارية ومن أهمها :

أولا : اختبار ديكي- فولار(Dickey-Fuller, 1979) : تهدف اختبارات ديكي- فولار على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، ذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، عرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى[1] AR(1)، والذي يكب على الشكل : $Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد 1، وهذا يؤدي إلى وجود مشكلة الجذر الوحدوي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه في البيانات . لذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية : $Y_t = \phi_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t$ ، واتضح أن $\hat{\phi} = 1$ فإن المتغير Y_t يكون له جذر وحدوي، ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار .

و بطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة $Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$ تتحصل على الصيغة التالية :

$$\nabla Y_t = (\phi - 1) Y_{t-1} + \varepsilon_t$$
$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad , \quad \phi - 1 = \lambda$$

حيث : $\nabla Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ ، والآن أصبحت الفرضيات من الشكل :

$$H_0 : \ \lambda = 0$$
$$H_1 : \ \lambda \neq 0$$

[1] DICKEY D.A , FULLER W.A, **distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root,** Journal of the American statistical association , Vol. 74, n 366, 1979, P 431.

أي أنه إذا كان $\lambda = 0$ ، فإن $\nabla Y_t = \varepsilon_t$ ، وعندئذ يُقال أن سلسلة الفروق من الدرجة الأولى مستقرة، ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى ونرمز لها بـ *I(1)* . أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق من الدرجة الثانية، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي *I(2)*، إلى غاية الرتبة d ؛

وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي *I(0)*.

ولاختبار مدى استقرار السلسلة نتبع الخطوات التالية[1] :

- نقوم بحساب ما يسمى بـ τ بعد تقدير الصيغة $Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$ ، بقسمة $\hat{\phi}$ على الخطأ المعياري لها، أي : $\tau = \frac{\hat{\phi}}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}$.
- لا نستطيع مقارنة τ المحسوبة بقيم t المجدولة، حتى في العينات الكبيرة، لأنها لا تتبع هذا التوزيع، وإنما نبحث عن τ الجدولية في جداول معدة خصيصا بواسطة Dickey & Fuller.
- القرار:
  - ✓ إذا كانت τ_c المحسوبة > τ_t المجدولة : نرفض فرضية العدم $H_0 : \phi = 1$ أو $\lambda = 0$ ، ونقبل الفرضية البديلة $H_1 : \phi \neq 1$ (أو $\lambda \neq 0$)، وبالتالي تكون السلسلة مستقرة.
  - ✓ إذا كانت τ_c المحسوبة < τ_t المجدولة : نقبل فرضية العدم $H_0 : \phi = 1$ ونرفض الفرضية البديلة $H_1 : \phi \neq 1$ ، وفي هذه الحالة تكون السلسلة غير مستقرة.

باستخدام عدد من صيغ الانحدار تتمثل في[2] : Dickey-Fuller ولقد جرت العادة على إجراء اختبار

$$\nabla Y_t = (\phi - 1) Y_{t-1} + \varepsilon_t$$
$$\nabla Y_t = (\phi - 1) Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$$
$$\nabla Y_t = (\phi - 1) Y_{t-1} + c + b\,t + \varepsilon_t$$

وإذا وضعنا $\lambda = \phi - 1$ تصبح :

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{.....(1)}$$
$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad \text{.....(2)}$$
$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + b\,t + \varepsilon_t \quad \text{.....(3)}$$

حيث أن اختبار الفرضية $H_0 : \lambda = 0$ هو نفسه اختبار الفرضية $H_0\ \phi = 1$. مع مراعاة أنه تم إدخال الحد الثابت C في الصيغة (2)، وإدخال حد للاتجاه العام يتمثل في الزمن t في الصيغة (3).

[1] شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص208 .

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000م، ص 623 .

وفي كل صيغة من الصيغ الثلاثة تكون الفرضيات من الشكل :

إذا تحققت الفرضية $H_0 : \phi = 1$ ($H_0 : \lambda = 0$) في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة غير مستقرة؛وفي حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالحد العشوائي ε_t فإن الصيغة الملائمة للاستخدام هي اختبار ديكي فولار المطور؛ في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار ديكي–فولار البسيط، فإن النموذ ج ε_t عبارة عن صدمات عشوائية افتراضا، ففي حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء طور ديكي وفولار (1981) اختبارا يسمى باختبار ديكي فولار المطور .

إن اختبارات ADF ترتكز على الفرضية $H_1 : |\phi| < 1$ ، وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى:[1]

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad .....(4)$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad .....(5)$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + b\,t + \varepsilon_t \quad .....(6)$$

نستطيع أن نحدد القيمة p حسب معيار Akaike أو معيار Schwarz .

إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF، بحيث يستخدم الفروق ذات الفجوة الزمنية ∇Y_{t-j+1} ، حيث $\nabla Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$ ، $\nabla Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$ ، ...إلخ، ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي .

ثانيا : اختبار فيليبس وبيرون (Philips-perron) 1988 : يبنى هذا الاختبار على تصحيح لا معلمي Nom (paramétrique) لإحصائية ديكي وفولر، ومن أجل الأخذ بعين الاعتبار اختلاف تباين الأخطاء . ويتم هذا الاختبار عبر أربعة مراحل هي :

- تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Dickey-Fuller ، مع حساب الإحصائيات المرافقة .
- تقدير التباين المسمى بتباين على المدى القصير والمعطى كما يلي : $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2$.
- تقدر عامل التصحيح s_1^2 ، والمسمى التباين على الأمد الطويل المؤسس انطلاقا من بنية التكامل المشترك لبواقي النماذج السابقة المقدرة بحيث تقودنا التحويلات المنشأة إلى توزيعات متشابهة لتوزيعات ديكي وفولر، أما الصيغة الرياضية لعامل التصحيح هي كما يلي: $s_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T} \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-i}$

[1] Bresson.G, Pirotte.A, **Economie des séries temporelles** , 1ére edition, paris, puf, 1995, p 419 .

ولتقدير هذا التباين للأمد الطويل يجب تحديد عدد التأخير l (Newey-West) ، والمقدر بدلالة عدد المشاهدات كمايلي :

$$l \approx 4\left(\frac{T}{100}\right)^{2/9} \qquad t^*_{\hat{\phi}} = \sqrt{k} \times \frac{\left(\hat{\phi}-1\right)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}}$$

✍ حساب احصائية فيليبس–بيرون (pp) والتي تعطى بالصيغة التالية :

حيث: $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$ والذي يساوي 1 – في الحالة التقاربية عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشا أبيض.

ثالثا : اختبار KPSS (1992)[1]

اقترح Kwiatkowski.; Phillips.; Schmidt; Shin (1992) استخدام اختبار مضاعف لاغرانج، لاختبار فرضية العدم التي تقرر الاستقرارية للسلسلة . ويكون اختبار KPSS على المراحل التالية :

✍ فبعد تقدير النماذج (2) أو (3)، نحسب المجموع الجزئي للبواقي : $S_t = \sum_{i=1}^{t} \hat{\varepsilon}_i$.

✍ نقدر التباين الطويل الأجل s_1^2 بنفس طريقة اختبار فليبس وبيرون .

✍ نحسب إحصائية اختبار KPSS من العلاقة : $LM = \frac{1}{s_1^2} \frac{\sum_{t=1}^{T} S_t^2}{T^2}$

✓ نرفض فرضية العدم (فرضية الاستقرار) : إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف Kwiatkowski, Phillips, Schmidt.and Shin (1992.).

✓ نقبل بفرضية الاستقرار : إذا كانت الإحصائية LM أصغر من القيمة الحرجة .

الفرع الثاني : اختبار التكامل المشترك

أولا : اختبار انجل– جرانجر(Egle– Granger Test) : لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية :

✍ نقوم بتقدير الصيغة الأصلية : $\boldsymbol{X_t = a + by_t + \varepsilon_t}$

✍ نحصل على البواقي (ε_t) : $\boldsymbol{\varepsilon_t = X_t - a - bX_t}$

$$\boldsymbol{X_t = a + by_t + \varepsilon_t}$$

✍ نقوم باختبار مدى سكون سلسلة (ε_t) بتقدير الصيغة التالية : $\boldsymbol{\Delta\varepsilon_t = \lambda\varepsilon_{t-1}}$

[1] نعوم عبد العزيز، **مساهمة نماذج VAR في نمذجة التراكم الخام في الجزائر للفترة 1970–2003**، رسالة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006/2005، ص92 .

ونحدد τ المحسوبة ونقارنها بالقيمة المجدولة فإذا كانت τ المحسوبة اكبر من τ المجدولة نرفض الفرضية الصفرية (H_0)، وبالتالي تكون سلسلة البواقي مستقرة (ساكنة) وبيانات كل من X_t و Y_t متساوية التكامل ومنه يكون الانحدار المقدر حيحا وليس زائفا .

ثانيا : اختبار الانحدار المتكامل لديربن واتسون (CRDW) : للقيام بهذا الاختبار نتبع الخطوات التالية :

- نقوم بحساب إحصائية ديربن واتسون (d^*) للانحدار الأ للي بين X_t و Y_t .
- نبحث عن القيمة المجدولة في الجداول التي أعدها Sargan , Bhargava .
- نختبر الفرض الصفري H_0 :d=0 ، فاذا كانت d^* المحسوبة اكبر من d المجدولة نرفض الفرض الصفري وبالتالي يوجد تكامل مشترك والانحدار المقدر يكون حيحا .

ثالثا : اختبار حوهانسن جيسلس Johansen Juselius Test :

لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح (Johansen 1988-1991; Johansen Juselius) إجراء اختبارين:[1]

- **اختبار الأثر (Trace) :**

يتم اختبار فرضية العدم القائلة بان عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي العدد (q) الفرض البديل (r=q) ويحسب بالصفة التالية : $\lambda_{Trace}(r) = -T\sum_{i=r+1}^{p} \ln(1-\lambda_i^*)$

بحيث تمثل T : حجم العينة ؛ R : عدد متجهات التكامل المشترك

إذ $\lambda_{r+1}, \dots, \lambda_p$ هي اغر قيم المتجهات الذاتية p−r وتن فرضية العدم على وجود عدد من متجهات التكامل المشترك يساوي على الأقل r أي إن عدد هذه المتجهات يقل أو يساوي r .

- **اختبار القيمة القصوى (Max λ)** : الذي تحسب إحصائيته وفق العلاقة التالية :

$$\lambda_{\text{Max}}(r, r+1) = -Tln(1-\lambda_{r-1}^*)$$

ويجري اختبار فرضية العدم التي تن على وجود r من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تن على وجود $r+1$ من متجهات التكامل المشترك فإذا زادت القيمة المحسوبة لنسبة الإمكان LR عن القيمة الحرجة بمستوى معنوية معين فإننا نرفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود إي متجهة للتكامل المشترك وإذا كانت اقل فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم القائلة بوجود متجهة واحد على الأقل للتكامل المشترك .

[1] كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق وانسام خالد حسن الجبوري, **دراسة مقارنة في طرائق انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي**, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, السنة العاشرة العدد الثالث والثلاثون 2012, ص 155 .

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2014، من أجل ذالك خصصنا الفصل الأول من هذا البحث الإلمام بالإطار النظري لتوضيح المفاهيم الأساسية حول الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، كما قدمنا مختلف الدراسات العلمية السابقة التي تندرج في نفس سياق الدراسة الحالية . أما الفصل الثاني التطبيقي قمنا بتحليل واقع وتطور هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة، وأوضحنا من خلاله انتهاج الدولة الجزائرية للإنفاق الحكومي سياسة مالية توسعية بعد انتعاش إيرادات البترول من الألفية الأولى . كما رأينا أيضا نمو متسارعاً لناتج المحلي الإجمالي اعتبارا من سنة 1996 إلى نهاية فترة الدراسة . ثم عرضنا نتائج الدراسة ومناقشتها وذالك باستعمال الطرق الإحصائية والنماذج القياسية الأنسب لذالك بدأ من استقرارية السلاسل الزمنية إلى غاية تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي .

وعلى ضوء النتائج المتوصل المتوصل إليها في هذه الدراسة وكإجابة للإشكالية المطروحة وفرضيات البحث توصلنا كخلاصة إلى ما يلي .

- لا توجد علاقة توازنية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل والقصير .
- عدم وجود علاقة سببية مستقرة في كلا الاتجاهين خلال فترة الدراسة
- تأثر الإنفاق الحكومي في الجزائر بالتغيرات الحاصلة في قطاع المحروقات

كما أظهرت نتائج أن تأثير الإنفاق الحكومي غير معنوي في النمو الاقتصادي في الجزائر، وفي هذا الصدد يمكن أن نفسر العلاقة السلبية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي بعدة عوامل نذكر منها على سبيل المثال غلبة الإنفاق العسكري والاجتماعي (التعليم ، الصحة ،...الخ) على بقية الأنواع الأخرى من الإنفاق، بحيث أن زيادة الإنفاق الحكومي على القطاعات غير منتجة لن يساهم في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يبقي الإنفاق العام في الجزائر دون الفعالية المطلوبة .

إن هذه النتائج الإحصائية لا تنسجم بالشفافية حيث أن هناك خلل في السياسة المالية للدولة الجزائرية ، الأمر الذي يفسر لنا عدم وجود اتجاه العلاقة السببية على كل من الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي وهذا بالرغم من نمو الإنفاق العام الذي يظهر جلياً من خلال فترة الدراسة .

في ظل هذه النتائج نعتقد أن التحدي الرئيسي الذي يواجه الدولة الجزائرية هو مواجهة تحقيق نمو مستدام ومتنوع بقوة الاستثمار المنتج .

بناء على ما تطرقنا عليه في دراستنا وكذالك ما توصلنا عليه من نتائج ومن أجل الرقي بجانب النفقات العامة وبالاعتماد على أهم الطرق والأساليب القياسية التي سقناها من خلال البحث ارتأينا تقديم بعض التوصيات والمقترحات على النحو التالي :

- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية بما يخص الإنفاق الحكومي الذي من شأنه أن يكون أرضية خصبة لاتخاذ القرارات المستقبلية .
- العمل على التحكم في سياسة الإنفاق الحكومي بما يكفل من تحقيق الأهداف المرجوة منها بإعادة توجيهها نحو القطاعات المنتجة قصد تنشيط جانب العرض .
- الاهتمام أكثر بالمعطيات الكلية والحرص على تطوير الجهاز الإحصائي للحصول على معطيات قريبة من الواقع، تستخدم في الدراسات القياسية لتسطير السياسات الصحيحة والرشيدة .

آفاق الدراسة :

لكي لا يعتقد الطالب بأنه قد ألم بالموضوع وأحاط به، فلا شك أن هناك كثير من النقائص التي يحتويها هذا الموضوع سواءاً في جانبه المنهجي أو المعلومات، أضف بأن الموضوع لم يتناول دراسة تفصيلية لسياسة الإنفاق الحكومي وعلاقتها بأدوات السياسة الاقتصادية، ولِما آلت إليه دراستنا فقد ارتسمت وتولدت لدى الطالب عدة مواضيع يراها جديرة بأن تكون أولى الإشكاليات والاهتمامات للمواضيع والأبحاث القادمة .

- العولمة وأثرها على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
- سياسة الإنفاق الحكومي وأثره على التنمية الاقتصادية – دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي .
- العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري .

المراجع

قائمة المراجـــــع

1/ المراجع باللغة العربية :

أ- الكتب :

1) خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة السابعة، 2005م .

2) شيخي مُحَمَّد، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012 .

3) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005 م .

4) عبد القادر مُحَمَّد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000 م .

5) مُحَمَّد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، .

6) محمود حسين الوادي- زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2007م .

7) مُحَمَّد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005م .

8) نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001م .

9) نوزاد عبد الرحمان الهيتي- منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م، .

ب- الأطروحات والمذكرات :

1) بهاء الدين طويل، دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، أطروحة الدكتوراه، تخصص اقتصاد المالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2002/2001م .

2) بورحلي خالد، تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال 1990-2012، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2014 /2015م .

3) بشكير عابد، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر 1970-2008، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر3؛ 2010/2009م .

4) زكاري مُحَمَّد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1970-2012، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أمُحَمَّد بوقرة، بومرداس، 2014/2013م .

5) سمير بن عباس ، دراسة قياسية الأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2009 ، رسالة ماجستير ، تخصص نمذجة اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2011/ 2012م .

6) سحنون فاروق، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009م .

7) كريم بودخدع، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2001-2009، مذكرة ماجستير في النقود والمالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2010م .

8) نعوم عبد العزيز، مساهمة نماذج VAR في نمذجة التراكم الخام في الجزائر للفترة 1970-2003، رسالة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006/2005م .

ت- المجلات العلمية الملتقيات والمقالات :

1) ادريوشدحماني وعبد القادر ناصور، النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر، بعض الأدلة التجريبية لقانون فاجنر باستعمال مقاربة منهج الحدودARD ، مجلة الاقتصاد والمناجمنت منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، العدد 11، ص1-23 .

2) الحاقبني مفرج، اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 31 ، العدد 1، 2004م .

3) داغر علي، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الإقتصادي في ليبيا، منهج السببية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51 .

4) علي سيف علي المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال 1990-2009، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد1، 2012 .

5) ليلة غضابنة، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2012، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد2، العدد الأول، 2015 .

6) علاوة لعلالي، اختبار Granger للسببية : ما هو اتجاه العلاقة بين النقد والدخل ؟ مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 16، 2007م .

7) – كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق وانسام خالد حسن الجبوري, دراسة مقارنة في طرائق انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, السنة العاشرة العدد الثالث والثلاثون 2012م .

8) ندوى خزعل رشاد، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية رقم19، 2011م .

ث- مواقع الانترنيت :

1) http://data.albankaldawli.org/country/algeria .

2) http://www.iasj.net .

ج- المراجع باللغة الأجنبية :

1) Ali othman al-hkami,2002,time-series analysis of the relation ship between government expend detour and GDP in the kingdom of Saudi Arabia J.King soud unv. Vol 14,admin.sa.2.p105-144.

2) Bagdige muhlis, and çetintas hakan ,2004,causality between public expenditure and economic growth; the Turkish case, journal of economic and social research,1(6) ;53-72 .

3) Bourbonnais.R, Econometrie, Dunod, 7éme editio , paris, 2009 .

4) Bresson.G, Pirotte.A, Economie des séries temporelles , 1ére edition, paris, puf, 1995, p419.

5) Chipaumira , G. hlanganipaingirande, mangena, yowukai rusua, 2014, the impact of covernment spending on economic growth:case of sauth Africa 1990-2010 , Mediterranean journal of scial rome, Italy, journey .

6) Dickeyd.A , fuller w.A, distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root, Journal of the American statistical association , Vol. 74, n 366, 1979, P 431.

7) Ibrahem Mohamed, al bataineh,the impact of government expenditure on economic growth in Jordon, interdisciplinary jornal of contemporare research in business, vol 4, n 6, al-bayt university, Jordon,2012 .

8) Ghalib absar a.minhas , 2010, an ARDL approach to integration analysis of Swedish public consumption expenditures , testing Wagner's law , applied econometrics , Stockholm university .

الملاحق

جدول رقم(1) : تطور الإنفاق الحكومي G للفترة الممتدة (1980–2014)

الوحدة : % من إجمالي الناتج المحلي

السنة	الإنفاق الحكومي	السنة	الإنفاق الحكومي	السنة	الإنفاق الحكومي
1980	27.09	1992	39.09	2004	30.72
1981	30.11	1993	40.06	2005	27.14
1982	34.9	1994	38.08	2006	28.81
1983	36.29	1995	37.89	2007	33.19
1984	34.72	1996	28.19	2008	37.79
1985	34.24	1997	30.4	2009	42.32
1986	34.33	1998	30.94	2010	37.07
1987	33.25	1999	29.7	2011	40.42
1988	34.42	2000	28.57	2012	44.55
1989	29.5	2001	31.25	2013	36.52
1990	24.62	2002	34.29	2014	38.58
1991	24.6	2003	31.21		

الجدول(2): تطور الناتج المحلي الإجمالي GDP للفترة الممتدة (1980–2014)

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنة	GDP	السنة	GDP	السنة	GDP
1980	50.82	1992	67.15	2004	97.45
1981	52.34	1993	65.74	2005	103.2
1982	55.69	1994	65.15	2006	104.95
1983	58.7	1995	67.63	2007	108.52
1984	61.99	1996	70.4	2008	110.69
1985	64.28	1997	71.17	2009	112.46
1986	64.54	1998	74.8	2010	116.51
1987	64.09	1999	77.2	2011	119.77
1988	63.44	2000	78.9	2012	123.73
1989	66.24	2001	82.53	2013	127.19
1990	66.77	2002	87.16	2014	132.02
1991	65.96	2003	93.43		

المصدر : بيانات البنك الدولي، تاريخ الإطلاع 2016/03/18 ، على الخط،

http://data.albankaldawli.org/country/algeria

الملحق رقم (3): نتائج استقرارية السلسلة G

Null Hypothesis: LG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.347023	0.7796
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: D(LG) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.517991	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: LG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.930141	0.0523
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: D(LG) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.447640	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: LG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.992325	0.1490
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

Null Hypothesis: D(LG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.351440	0.0006
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

Null Hypothesis: LG has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.812815	0.8830
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: D(LG) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 13 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.349314	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: LG has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.057681	0.0396
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: D(LG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 13 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.301903	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

Null Hypothesis: LG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.079512	0.1272
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

Null Hypothesis: D(LG) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 12 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.804394	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

الملحق رقم (4): نتائج استقرارية السلسلة PIB

Null Hypothesis: LPIBR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		7.207754	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: LPIBR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.577216	0.9869
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: LPIBR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.772831	0.9584
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

Null Hypothesis: LPIBR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		5.096149	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: LPIBR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.237363	0.9711
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: LPIBR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.273100	0.8777
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

Null Hypothesis: D(LPIBR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.388605	0.1500
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

Null Hypothesis: D(LPIBR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.443937	0.0164
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: D(LPIBR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.452007	0.0617
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

Null Hypothesis: D(LPIBR) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.732141	0.0788
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: D(LPIBR) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.498236	0.0144
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: D(LPIBR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.471560	0.0593
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

Null Hypothesis: D(LPIBR,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.892816	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

Null Hypothesis: D(LPIBR,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.800591	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

Null Hypothesis: D(LPIBR,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.794822	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

Null Hypothesis: D(LPIBR,2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.345913	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

Null Hypothesis: D(LPIBR,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.215255	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

Null Hypothesis: D(LPIBR,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.634635	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

الملحق رقم (5): نتائج تقدير نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/13/16 Time: 00:44
Sample (adjusted): 1984 2014
Included observations: 31 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	PIB	DLG
PIB(-1)	-0.421882	-2.222429
	(0.19108)	(1.01484)
	[-2.20784]	[-2.18993]
PIB(-2)	-0.232437	-1.972469
	(0.19234)	(1.02151)
	[-1.20847]	[-1.93093]
DLG(-1)	0.014707	-0.084068
	(0.03344)	(0.17760)
	[0.43981]	[-0.47337]
DLG(-2)	-0.015129	-0.181184
	(0.03341)	(0.17742)
	[-0.45289]	[-1.02122]
C	-0.000772	0.002111
	(0.00427)	(0.02268)
	[-0.18080]	[0.09306]
R-squared	0.197544	0.251632
Adj. R-squared	0.074089	0.136498
Sum sq. resids	0.014498	0.408940
S.E. equation	0.023614	0.125413
F-statistic	1.600135	2.185561
Log likelihood	74.86265	23.09961
Akaike AIC	-4.507268	-1.167717
Schwarz SC	-4.275980	-0.936429
Mean dependent	-0.000496	0.001974
S.D. dependent	0.024541	0.134962

Determinant resid covariance (dof adj.)	8.48E-06
Determinant resid covariance	5.96E-06
Log likelihood	98.48956
Akaike information criterion	-5.709004
Schwarz criterion	-5.246427

الملحق رقم (6): اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/13/16 Time: 00:53
Sample: 1980 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PIB does not Granger Cause DLG	31	3.13173	0.0605
DLG does not Granger Cause PIB		0.18759	0.8301

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
شكر وتقدير	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الرموز و المختصرات	IX
قائمة الملاحق	X
مقدمة	ب
الفصل الأول : الإطار النظري للإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي	
تمهيد	2
المبحث الأول : الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي–أسس ومفاهيم عامة–	3
المطلب الأول : تعريف الإنفاق الحكومي ، أشكاله ، مصادره وأهدافه	3
المطلب الثاني : تقسيمات الإنفاق الحكومي	4
المطلب الثالث : قواعد وحدود الإنفاق الحكومي وظاهرة التزايد	5
المطلب الرابع : أهم الآثار ا قتصادية للإنفاق الحكومي	7
المطلب الخامس : ماهية الناتج المحلي وطرق قياسه	8
المبحث الثاني : دراسة حالة	10
المطلب الأول : الأبحاث والدراسات العلمية	10
المطلب الثاني : أوجه التشابه وا ختلاف	14
خلاصة الفصل	16
الفصل الثاني :دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي	
تمهيد	18
المبحث الأول : تقديم وتحليل متغيرات وأدوات الدراسة	19
المطلب الأول : تقديم المتغيرات وتحليل معطيات الدراسة	19
المطلب الثاني : الأدوات القياسية والإحصائية للدراسة	22
المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	30
المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة	30
المطلب الثاني : مناقشة النتائج	36
خلاصة الفصل	37
الخاتمة	39

قائمة المراجع	**42**
الملاحق	**45**
الفهرس	**50**